أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

بين سيبويه والأخفش
دراسة صرفية موازنة

توطئة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين.

مما لاشك فيه أن السبب الرئيس الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث المتواضع أجمله على النحو التالي، إذ وجدت من خلال قراءتي وبحثي في مجال علم الصرف، مسألة في غاية الأهمية، أن الأخفش الذي يعد من العلماء البصريين وعده المؤرخون (في الطبقة السادسة من النحويين البصريين مع النضر بن شميل وأبي محمد اليزيدي وسيبويه والجرمي وعلي بن نصر الجهمي ومؤرج السدوسي ومحمد بن أبي محمد اليزيدي وأبي جعفر اليزيدي وأبي العباس اليزيدي)[1]. وأنه تتلمذ على يد سيبويه ولم يأخذ عن الخليل على الرغم من أنه صحب الخليل قبل صحبته لسيبويه[2].

على الرغم من هذه الصلة الوثيقة بين سيبويه والأخفش، إلا أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية إذ بلغ عددها 38 قضية صرفية، والحقيقة أن مثل هذا الرقم يعد كبيراً نوعاً ما ما بين تلميذ وأستاذه، ولاسيما في العرف السائد أن التلميذ يحذو حذو أستاذه، لنصل من خلال ذلك الأمر إلى أن الخلاف اللغوي كان وثيق الصلة بالصرف مثلما كان وثيق الصلة بالنحو، إذ أن النحو والصرف علمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر. وأن الخلاف في القضايا اللغوية يكشف لنا عن المقاييس التي يعتمدها

---

(1) طبقات النحويين 55-86، وينظر مراتب النحويين /111.

(2) ينظر معجم الأدباء 11/224-225.

اللغويون في إرساء القواعد العامة للغة، والاستدلال فيها من أجل سمو اللغة ورقيها، لذلك فإن الآراء قد تضاربت في تحديه الخلاف في اللغة، فقد انقسموا على ثلاثة أقسام: القسم الأول يرى أنه نشأ بنشأة النحو[1]. والقسم الثاني يرى أنه بدأ بين الرؤواسي والخليل[2]. والقسم الثالث يذهب إلى أنه بدأ بظهور الكسائي والفرّاء ممثلين للمذهب الكوفي[3].

والخلاف بين سيبويه والأخفش لا نستطيع أن نعده خلافا لهجياً، بقدر ما يتعلق بتفاوت علماء اللغة في القدرات العلمية التي عزاها اللغويون إلى السبب الرئيس في نشوء الخلافات اللغوية، لأن النحويين لم يكونوا، بصورة عامة، على مستوى واحد في القدرات العلمية، وإنما كانوا يتفاوتون في ذلك تبعاً لسعة الاطلاع والقدرة على فهم الأفكار واستيعابها، ولاشك أن هذا التفاوت يؤدي إلى اختلافهم فيما يتوصلون إليه من أحكام ووجهات نظر[4].

وفي هذا البحث لا أريد أن أبحث في حياة سيبويه والأخفش لأنهما قد أشبعا دراسة من قبل الباحثين كالدكتورة خديجة الحديثي فيما كتبت عن سيبويه والدكتور عبد الأمير الورد في كتابه منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية.

وكما ذكرنا سابقاً أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية وليس بالإمكان بحثها في هذا البحث المتواضع، ولكن سأنتقي مجموعة من القضايا وأجعل البقية على شكل جدول أشير من خلاله فقط إلى القضية الصرفية التي ذكرها سيبويه وخالفه فيها الأخفش، وأما القضايا التي موضع الدراسة والبحث فهي:

---

(1) ينظر الخلاف النحوي /32-33، مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك /17.

(2) ينظر ضحى الإسلام /294/2.

(3) ينظر مدرسة الكوفة / 67.

(4) ينظر المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء "رسالة ماجستير" / 8.

1. النسب إلى المؤنث الذي على زنة (فَعُوْلَة):

من الكلمات التي تندرج تحت زنة (فَعُوْلَة) ووقع الخلاف فيها بين اللغويين هو النسب إلى كلمة شَنُوءَة، فقد ذهب سيبويه إلى أن النسب إليها هو (شَيْئِنِيّ) ويكون ذلك بحذف الواو الزائدة، إذ قال سيبويه (هذا باب ما حُذف الواو والياء فيه القياس. وذلك قولك في ربيعة رَبَعِيّ، وفي حَنِيْفة حَنَفِيّ، وفي جَذِيْمة جَذَمِيّ، وفي جُهَيْنَةَ جُهَنِيّ، وفي قُتَيْبَةَ قُتَبِيّ، وفي شَنُوءة شَنَئِيّ وتقديرها شَنَوعة وشَنَعِيّ، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرهُ وحذف لازِم لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد..)[1]، إذ أن النسب إلى (الشَّنُوءةَ) عند سيبويه، مثلما نسب إلى (حَنِيْفة) إذ يكون النسب إليه (حَنَفِيّ)، وهذا ما ذهب إليه أيضاً أبو علي الفارسي إذ قال (باب ما يطرد فيه الحذف في النسب: وهو كل اسم ثالثه ياءٌ أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث، وذلك نحو حَنِيْفَة وجُهَيْنَة: تقول حَنَفِيّ وجُهَنِيّ. وكذلك شَنُوءة تقول: شَنَئِيّ مثل شَنَعِيّ..)[2].

أما الأخفش فقد خالف سيبويه، إذ يرى أنّ النسب إليها يكون بإثبات الواو نحو (شَنُوْئِي)[3] وما ذهب إليه الأخفش قد تابعه فيه المبرد قال ابنُ يعيش: (وأما (فَعُولة) فحكمها في النسب عند سيبويه حكم فَعِيْلة تسقط الواو كما سُقطت الياء ويفتح عين الفعل المضمونة كما فتح المكسورة وحجته في ذلك أنه قد وجد في (فَعُولة) من الثقل ما وجد في فَعِيْلة فكانت مثلها مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى شَنُوءة: (شَنَئِيّ)، وأما أبو العباس المبرد فإنه كان

---

(1) الكتاب 339/3.

(2) التكملة /245.

(3) ينظر توضيح المقاصد 138/5.

يخالفه في هذا الأصل ويجعل شَنَئِيًّا من الشاذ فلا يجيز القياس عليه..)[1]. وقد رفض ابن عصفور رأي المبرد وعده باطلاً لأنه يرى أنّ الواو ثقيلة مع الضمة[2].

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، لأن رأيه موافقاً القياس العام، لأن الواو في (شَنُوءَة) زائدة، والزائد أولى بالحذف إذا كان يسبب ثقلاً في نقطه الكلمة، لأنّ بقاء الواو على رأي الأخفش (شَنُوْئِي) وهي ساكنة حاجز غير أمين إذ يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، والعرب تميل إلى تخفيف النطق عند الكلام.

2. جمع ما كان على زنة (فَعْلَة):

ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن الاسم إذا كان على زنة (فَعْلَة) يجمع بالألف والتاء ولا يجمع بالواو والنون، وقد اعتمدوا في ذلك على القياس والسماع، فالسماع ما جاء في الشعر العربي، إذ قال حسّان:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما[3]

وقول أبي عبد الله بن قيس الرقيات:

نضَّر الله أعْظُمًا دَفَنوها بسجستان طلحة الطلحات[4]

أما القياس فهو ما نص عليه سيبويه إذ قال "هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاءُ التأنيث: زعم يونس أنك إذا سمَّيْتَ رجلاً طَلْحَةَ أو امرأة سَلْمَة أو جَبَلَةَ ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامِعَه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا: رَجُلٌ رَبْعَة وجمعوها بالتاء: فقالوا رَبَعَات ولم يقولوا رَبْعُونَ. وقالوا طَلْحَة الطَّلَحَاتِ ولم

---

(1) شرح المفضل 146/5-147، وينظر شرح الشانية 23/2-24.

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي 318/2.

(3) ديوان حسان / 296.

(4) ديوانه / 20.

يقولوا طَلْحةُ الطَّلْحِيْن:- فهذا يُجْمَع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك، كما أنّه إذا صار وصفاً للمذكر لم تَذهب الهاء..."[1].

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، إذ يرى جواز جمع (طَلْحَة) جمع مذكرٍ سالماً مع فتح لامها نحو (طَلْحة - طَلَحُون)[2]. والأخفش هنا يوافق ما ذهب إليه الكوفيون ووافقه أيضاً ابن كيسان جاء في الإنصاف "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو (طَلْحَة وطَلحون) وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، إلا أنه يفتح اللام فيقول: الطَّلَحُون بالفتح كما قالوا (أَرَضُون) حملا على أَرَضات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[3].

وقد ردّ الأنباري هذا الأمر بقوله "الذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين مع قوله (الطَّلَحُون)، لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يَسْلَم فيه لفظُ الواحدِ في حروفه وحركاته والفتح قد أدْخَل في جمع التصحيح تكسيراً...).

ونحن لا نميل إلى ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، ذلك لعدم ورود[4] السماع فيه، إذ جاء مجموعاً جمع مؤنث سالماً. والأمر الآخر لو أننا سلمنا أن طلحة يجمع على (طَلَحُون) على أساس أن التاء زائدة إذ هي علامة للتأنيث وتحذف عند الجمع، لأصبحت المسألة قياسية إذ يجوز أن نجمع كل ما خُتم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً، وهذا غير مقبول لأن الأمر يعتد فيه بالسماع وهذا الأمر لم يرد به السماع.

---

(1) الكتاب 394/3.

(2) ينظر شرح اللمع 702/2.

(3) الأنصاف 41/1 [مسألة 4[.

(4) المصدر نفسه 43/1 ويمكن الرجوع إلى حجج الكوفيين في هذا المجال في الأنصاف 40/1 وما بعدها.

3. استدراك الأخفش بناء (فُعِل) في الأسماء على سيبويه:

مما لاشك فيه أن سيبويه قد أهمل أن يكون بناء (فُعِل) من أبنية الأسماء، إذ عده بناءً خاصاً بالفعل المبني للمجهول إذ قال "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل...)[1]. ووافقه المبرد في ذلك إذ قال "فأما غير هذا من الأبنية نحو: (فِعُل) فإنه ليس في شيء من الكلام، وكذلك (فُعِل) لا يكون في الأسماء، إنما هو بناء مختص به الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو: ضُرِب وقُتِل. إلا أن تكون ساكن الوسط نحو: رُدّ وقِيْل فهو بمنزلة كُسر وفِعْل وما أشبه ذلك[2]".

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، إذ عَدَ بناء (فُعِل) من أبنية الأسماء واعتمد في ذلك السماع قال ابن قتيبة "قال أبو محمد" قال لي أبو حاتم السجستاني: سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فُعِل) حرف واحد، وهو (الدُّئِل)، وقال: هي دُوَيبة صغيرة تشبه ابن عرس قال وأنشدني الأخفش[3]:

جاءوا بجمع لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدّئل

قال: وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي وهي كنانة...)[4].

وقد استُدرِك على كلمة (الدئل) اسمان آخران، الأول هو (الوُعِل) ذكره الميداني عن الليث(). والثاني هو (الرئم) ذكره الأنباري[5] والسيوطي[6]. والسيوطى[6].

---

(1) الكتاب 244/4.

(2) المقتضب 203/2.

(3) هذا البيت الكعب بن مالك الأنصاري ينظر شرح أدب الكاتب 398.

(4) أدب الكاتب 347-347.

(5) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف/6.

(6) ينظر الأنصاف 682/2.

وقد أيَّد ابن الحاجب سيبويه فيما ذهب إليه[1]. أما المحدثون فيذهبون إلى أن هذه الأسماء منقولة من الفعل إلى الاسم، فكلمة (دُئل) معناها خثل وجذع ومعنى كلمة (رئم) عَطَف ووعل معناها ارتفع[2].

إن ما ذهب إليه سيبويه هو الأحسن في هذا المجال، لأن بناء (فُعِل) هو بناء خاص للمبني للمجهول، أي أنّها قاعدة قياسية في ذلك. ومالت إليها العرب وأن كانت تكره الابتداء بالضم لثقله.

ولكن الضرورة هي التي جعلت العربيّ يتحايل على البناء ليُخرج لنا بناء خفيفا على اللسان فمثلا أن الفعل الأجوف قال لو جعلناه على زنة (فعِل) ← (قُوِل) لكان ثقيلاً على اللسان إذ تسلب الضمة وتحول إليه الكسرة (قِوْل)، ثم يحصل إعلال بالواو (قِيْل)، إذ تقلب ياء لانكسار ما قبلها كي تصبح الكلمة خفيفة على اللسان.

4. وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين - اليائي والواوي:

مما لاشك فيه أن القاعدة القياسية لاسم المفعول من الفعل الثلاثي بصورة عامة سواء أكان الفعل صحيحا أم معتلاً يكون على زنة (مَفْعُول) نحو (كُتِب - مَكْتُوب)، (سُئِل - مَسْؤُول)، (ضُرِب - مَضْرُوب)، نلاحظ من خلال الأمثلة مَكْتُوب - مَسْؤُول - مَضْروب أنها متوافقة مع الميزان الصرفي (مَفْعُول)، ولكن هذا التوافق لا يعد توافقا تاما ينطبق على كل الأفعال الثلاثية، إذ يحصل فيه نقص في الفعل الثلاثي الأجوف (اليائي والواوي) والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف اللهجات، لأن بني تميم يعتمدون لغة التمام في الميزان الصرفي وبني حجار يعتمدون لغة النقص فيه جاء في اللسان (ويقال صنت الشيء أصُوْنُه

---

(1) ينظر المزهر 49/2.

(2) ينظر شرح الشافية 39/1.

فهو مَصُون وثوب مَصُون على النقص ومَصْوُوْن على التمام الأخيرة نادرة تمييية...)[1].

مما لاشك فيه أن لغة النقص في الميزان الصرفي سيؤدي إلى حذف في بعض أحرف الميزان الصرفي، وهذا الحذف حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير الحرف المحذوف مما يؤدي إلى حدوث الخلاف من تقدير الميزان الصرفي للكلمة، إذ يذهب سيبويه إلى أن المحذوف من الميزان الصرفي هو (واو مفعول)، إذ قال (ويعتلُّ مَفْعُول منهما كما اعتلَّ فُعِل، لان الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أن الاسم على فَعَل فَاعِل فنقول مَزُوْرَ ومَصُوغ، وإنّما كان الأصل مَزْوُوْر، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واومَفْعُول لأنه لا يلتقي ساكنان...)[2].

أما الأخفش فيخالف سيبويه في ذلك ويرى أن المحذوف هو الحرف التي يمثل عين اسم المفعول، قال المبرد "فإن بنيت (مَفْعُولا) من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو: كلام مَقُوْل وخاتم مَصُوغ وفي ذوات الياء ثوب مَبِيْع وطعام مَكِيل وكان الأصل مَكْيُول ومَقْوُوْل، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يقول ولحقتها واو مَفْعُول، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أن المحذوف واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف والدليل على هذا عندهما مَبيع فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا مبُوع. وأما الأخفش فكان يقول المحذوفة عين الفعل لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين فقيل للأخفش وإن كان الأول المحذوف فقل في مَبِيْع مَبُوع لأن الياء من مَبِيْع ذهبت والباقية واو مَفْعُول...)[3].

---

(1) لسان العرب (صون).

(2) الكتاب 348/4.

(3) المقتضب 110/1.

كما ذكرنا سابقاً أن الخلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير المحذوف وهذا الحذف سيؤدي إلى حدوث خلاف في تقدير الميزان الصرفي وسنحاول تتبع ذلك وفق المخططات الآتية:

1- الأجوف الواوي:

صان ← صَوَن ← مَفْعُول ← مَصْوُون

إعلال بالتسكين بين الواو والقاف ← مَصُوْن

التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الواو التي تمثل عين الكلمة على رأي الأخفش ← مَصُون.

فيكون الميزان الصرفي (مَصُون) على رأي سيبويه هو (مَفُعْل) ويكون رأي الأخفش هو مَقوْل.

2- الأجوف اليائي:

باع ← بيع ← مَفْعُول ← مَبْيُوع ← إعلال بالتسكين بين الواو والياء

مَبُيْوع ← التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الياء على رأي الأخفش ← مَبُيْع مع قلب الضمة إلى كسرة لمجانسة الياء ← مَبيع.

فيكون الميزان لـ (مَبيْع) على رأي سيبويه هو (مَفِعل) ويكون على رأي الأخفش هو (مَفِيْل).

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أنّ الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيير، إذ انتقل من الثبوت إلى التحول وهذا التحول كما لاحظنا قد حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش فالأجوف الواوي تعد لغة النقص فيه هي الأحسن، لأنّ لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق عير أنّها ليست فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز.

أمـا في تقـدير المحـذوف في صـيغة (مَفعُـول) فنميـل إلى مـا ذهـب إليـه الأخفش، دون سيبويه وذلك لأن واو (مَفعُول) قد زيدت على الميزان الصرفي لمعنـى، وهـو المـدّ، والعـين لم تـأت لمعنـى، فحـذف العـين لا يـؤثر علـى الميـزان الصرفي ويبقى على معناه، إذ الواو هي التي تحدد معناه كما نقول "مررت بقاضٍ" فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف[1].

5. وزن مصدر الفعل المعتل غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مصادر الأفعال غير الثلاثية المبدوءة بهمزة قطع قياسية تكون بكسر الحرف الأول وزيادة ألف قبل آخر المصدر نحو (أكرم - إِكْرَاما وأقبل - إقْبالا وأقوى - إقواء)، أي أن ميزانه الصرفي هو (أفْعَل - إِفْعَال، قال سيبويه "هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة فالمصدر على أَفْعَلتُ إِفْعالا أبداً وذلك قولك أَعطَيتُ - إعطاءً، أَخرَجتُ - إخْراجاً)[2]. إي أن (إِفْعَال) هو القياس العام لمصادر تلك الأفعال. إذا كانت صحيحة أو معتلة الآخر ولكنه لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين إذ يحدث التقاء الساكنين، ويؤدي إلى حدوث سقوط في حروف الميزان الصرفي، وهذا الحذف قد أحدث خلافاً ببين سيبويه والأخفش في تقدير المحذوف، لذلك سنحلل بين المصدر ثم نعرض على آراء اللغويين في ذلك:

أقام ← إفعَال ← إِقوَام ← إعلال بالتسكين بين الواو والقاف

إقَوام ← إعلال بقلب الواو إلى الألف إقاْأم ← التقاء الساكنين يؤدي إلى حذف إحدى الألفين، أما ألف المصدر على رأي سيبويه أو الألف التي تمثل عين الميزان الصرفي على رأي الأخفش

إقام ← يعوض عن الألف المحذوفة بالتاء ← إقامة.

---

(1) ينظر المنصف 289/1.

(2) الكتاب 354/4-355.

نلاحظ من هذا المخطط أنّ الميزان الصرفي قد أصابه بعض التغيير، وهذا أدى إلى تغيير في حروف الميزان الصرفي الأصلي إذ نتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف سيبويه والأخفش في تقدير الألف المحذوفة. فقد ذهب سيبويه إلى أن ألف المصدر هي المحذوفة إذ قال "أما الإقامة والاستقامة فإنما اعتُلّتا كما اعتَلت أفعالها لأن لزوم الاسْتِفْعَال والإفْعَال لاسْتَفْعَل وأَفْعَل. كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِل لهما ولو كانت تُفَارقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمَّت كما تتمّ مَفْعُول...)() وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدراً، قلت إقَامَة وَإِرادة وإبَانة، وكان الأصل إِقْوَامة وإبْيَانة ولكنك كفعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفا لأنها كانت مفتوحة وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين "أما سيبويه والخليل فيقولان - المحذوفة الزائدة)[1] أي أن الميزان الصرفي على رأي سيبويه للمصدر هو (إِفَعْلَة) لان المحذوف هو ألف المصدر.

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في تقدير الألف المحذوفة إذ يرى أن المحذوف هي الألف التي تمثل عين المصدر قال الرضي الاستربادي "وقوله في الإقامَة والاسْتِقَامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل الذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة إلى الواو والياء في نحو الإقَامَة والإبَانة مذهب الأخفش وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واو مَفْعُول وقول الأخفش أولى قياساً عليه مما التقى فيه ساكنا)[2] "وقد أيد الأخفش في ذلك الفرّاء

---

(1) المقتضب 104/1-105.

(2) شرح الشافية 151/3.

والزمخشري. إذ يرون أن المحذوف هي الألف التي تمثل عين الفعل[1] وعلى رأي الأخفش فإن الميزان الصرفي للمصدر يكون على زنة إِفَالة.

نستنتج من ذلك أن التغيير الذي حصل في الوزن الصرفي للمصدر، فقد نتج عنه وزنان (إِفْعَلَة وإِفَالة)، ففي الوزن الأول ظهر لنا أن المحذوف عين المصدر وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها تعد عنصراً رئيساً إذ جعلت الفعل يتحول إلى المصدرية، وكما أن هذا الحذف له غاية مهمة جداً هو لتحقيق الخفة الصرفية في نطق هذا المصدر لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير تغيير لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينهما السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بالتسكين.

6. الفعل الأجوف الثلاثي الذي كون مصدره على زنة فَيْعَلُولَة:

إن صيغة (فَيْعَلُولة) ليست قياسية في الفعل الأجوف الثلاثي سواء كان يائياً أو واوياً، إنما هي من المصادر المسموعة في الفعل الثلاثي المعتل في (فعَل - يَفْعُل)، و(فَعَل - يَفْعِل) نحو (صار صَيْرُورة)، (كان - كَيْنُونة) وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال "وكان الخليل يقول سيّد فَيْعِل، وَإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتلّ بالياء ولا يخصُّون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كَيْنُونة والقَيْدُود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنّما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنّك تقول جمل مُنْقَاد وأَقْوَد وأصلهما فَيْعَلُوْلَة وليس في غير المعتل فَيْعَلُول مصدراً)[2].

ومما لاشك فيه أن مصادر هذه الأفعال نظراً لوجود حرف العلة قد طرأ في بنيتها بعض التغيير وقد أشار المبرد إليه بقوله (ويكون في المعتل منه بناء لا

---

(1) ينظر / التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المنصل 58/6.

(2) الكتاب 365/4.

يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على فَيْعَلُولة إلا في المعتل وذلك (شاخ شَيْخُوَخة)، (صار صَيْرُورة)، (كان كَيْنُونة) وإنما كان الأصل (كَيّنونة - صَيّروة - شَيّخوخة) وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف)[1].

فلو جعلنا ما ذكره المبرد على المخطط الآتي لاتضح لنا الآتي:

كان ← يَكُون ← كَوَن ← فَيْعَلُولة ← كَيْوَنُوْنَة

بما أن الواو الأولى متحركة والياء ساكنة تقلب الواو إلى ياء

كَيْيَنُونة ← إدغام ← كَيَّنُونة ← ثم يحصل تخفيف بالصيغة فتحذف الياء المتحركة كَيْنُوْنَة. فوزن الكلمة قبل الحذف هو فَيْعَلُوْلة وبعد الحذف هو (فَيْلُولة) لأنّ المحذوف هو عين الكلمة.

وقد خالف سيبويه في ذلك الفرّاء والأخفش فالفرّاء يرى أن وزنها هو (فُعْلُولة) قال ابن جني (ذهب الفرّاء إلى أن هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنّها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر نحو: (صار صَيْرُورة)، و (سار سَيْرُورة)، و (طار طَيْرُورة)، و (بان، بَيْنُونة) ونحو ذلك: ما جريت كينونة وقيدودة مجرى سيرورة فقيلت بالياء حملا على بنات الياء، قال كما قالوا شكوته شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء، قال وأصل فَعْلُولة هنا فُعْلُولة بضم الفاء، ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في صَيْرُورة، طَيْرُورة ونحوها لانضمام ما قبلها ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء داخلة عليها)[2]، أي أن الفرّاء يرى أن الفاء يجب أن تفتح كي لا يحصل إعلال بالياء، لأنها ساكنة مسبوقة بالضمة، إذ تُقْلب واواً وهذا يؤدي إلى ثقل في الكلمة، وقد رفض ابن جني مذهب الفرّاء إذ قال

---

(1) المقتضب 126/2.

(2) المنصف 12/3.

(وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً لأن الضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين)[1] فيكون وزن الكلمة هو (فَعْلُولة) عند الفرّاء.

أما الأخفش فوافقه في ذلك ابن خالويه، فقد ذهبا إلى أن وزن هذه المصادر هو (فَيْعُوْلة)[2].

ونرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو أَصْوَب لما نطقت به العرب من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ وقد شرحناه سابقاً، أما ما ذكره الفراء فهو دقيق جداً، إذ كما ذكرنا سابقاً قلب الضمة إلى فتح كي لا يحصل إعلال بالكلمة. أما قول الأخفش، فلا نراه موافقا للمصادر التي ذكرت فلو جعلنا (كان) على وزن فَيْعُوْلة لكانت النتيجة الآتية:

كان ← يَكُون ← كَوَن ← فَيْعُوْلَة ← كَيْوُوْنَة

التقت الواو والياء والأول منهما ساكن تقلب الواو إلى ياء ← كَيْيُوْنة

إدغام ← كَيُّوْنَة. كما نلاحظ أن الصيغة ثقيلة وبعيدة عن الأصل الذي نطقت به العرب.

---

(1) المصدر نفسه 12/2.

(2) ينظر ليس في كلام العرب /28.

أما بقية المسائل التي خالف الأخفش بها سيبويه فكانت على النحو الآتي:

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
1. وزن أشياء عند سيبويه هو (لَفْعَاء) ينظر الكتاب 4/380-381.	1. خالفه الأخفش فقد ذهب إلى أن وزن أشياء هو (أفْعِلاء - أَفْعَاء) ينظر المنصف 2/94.
2. أبنية الاسم الرباعي عند سيبويه على خمسة أضرب 1) فَعْلل نحو (جَعْفَر) 2) فِعْلِل نحو (زِبْرِج) 3) فُعْلل نحو (بُرْثُم) 4) فِعْلَل نحو (دِرْهم) 5) فِعَلَّ نحو (دِمَقْس) ينظر الكتاب 4/298.	2. زاد الأخفش على سيبويه بناء آخر وهو (فُعْلَل نحو بُرْقَع). ينظر التكملة /540.
3. منع سيبويه أن يأتي المصدر على زنة مَفْعُول، إذ هي باقية على بابها وجعلها أول دلالتها على أنها اسم مفعول ينظر الكتاب 2/364.	3- أجاز الأخفش مجيء مصادر الثلاثي على زنة مَفْعُول ينظر معاني القرآن للأخفش 1/188.
4. ذهب سيبويه إلى أصل الألف في فتى هي "الياء" ينظر شرح المملوكي في التصريف/401.	4. خالفه الأخفش إلى أن الألف في فمتى أما الواو أو الياء تبعاً لتصاريفهما المصدر الفتوة والجمع فِتْيَة وَفِتْيان ينظر شرح المملوكي في التصريف /401.
5. ذهب سيبويه إلى الألف في (بُهْمَى) علامة للتأنيث ينظر الكتاب 2/320.	5. خالفه الأخفش فعد ألف (بُهْمَى) مزيدة للإلحاق بـ (جَخْدَب) وغيرها وليست علامة للتأنيث ينظر الخصائص 1/274.
6. ذهب سيبويه إلى أن أصل (فم) هو (فوه) ولامه هاء ووزنه (فَعْل) بدليل جمعه على أفواه وأُفْوَه ينظر الكتاب 2/83.	6. ذهب الأخفش إلى أن الميم في (فم) ليست بدلاً من الواو بل هي بدل من (الهاء) إذ حدث قلب مكاني في الصيغة (فَوه) إذ قدّمت لام الكلمة على عينها فصارت (فَهْو) ثم حذفت الواو على غير القياس، وأبدلت الهاء من الميم ووزنها (فَلْ) ينظر شرح الشافية 3/315.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
7. ذهب سيبويه إلى أن "أَنَاسِيّ" في قوله تعالى "وأَنَاسِيّ كثيراً" الفرقان /49 هو جمع إنسان ينظر البحر المحيط 505/6.	7. ذهب الأخفش إلى أن "أَنَاسيّ" ليست جمعا لإنسان وإنما هو جمع "إنْسِي" المنسوب إلى "الإنس" ينظر معاني القرآن (الأخفش) 422/2.
8. في تكسير الخماسي نحو (فرزدق) أجاز سيبويه أن يحذف الحرف الخامس مطلقاً ويجوز حذف الرابع إذا كان زائداً أو شبيهاً بالزائد نحو فرزدق فيقول فَرازِق أو فَرازد ينظر الكتاب 106/2.	8. الأخفش يرى أن الذي يحذف منه هو الحرف الثالث مطلقاً زائداً كان أم أصلياً فنقول في فرزدق فَرَادِق ينظر الأنصاف 266/1.
9. عند النسب إلى الاسم الثلاثي المحذوف الفاء. يرى سيبويه أن النسبة إليه تتم بزيادة ياء النسب إلى الاسم بعد الحذف من دون الرجوع إلى الأصل إن كان صحيح اللام وإن كان معتل اللام فترد الفاء المحذوفة عند النسب وجوباً. نحو عِدَة عِدِيّ، شِيَة ← وشَوِيّ	9. أما الأخفش فقد ذهب إلى أن النسبة إلى مثل هذه الأسماء تتم بإعادة اللفظ إلى أصله سواء أكانت لامه صحيحة أم معتلة وكان ينسب إلى مثل هذه الأسماء نحو عِدْيِيّ ووِشْيِيّ ينظر التكملة /244.
10. عند النسب إلى (يد ودم) مما لم يكن ردّ لامه واجباً في التثنية أو الجمع يجوز عند النسب الوجهان، الرد أو عدم رد المحذوف نحو (يد يَدَوِيّ أن يَدِيّ) ويرى سيبويه أن حركة عينه يجب أن تكون الفتحة عند ردّ المحذوف ينظر الكتاب 3580/3.	10. أما الأخفش فيرى أن العين يجب أن تسكن فيقال (يَدْوِيّ ودَمْوِيّ) ينظر المقتضب 152/3.
11. في تصغير الخماسي يرى سيبويه أن الحرف الخامس يجب أن يحذف فنقول في تصغير فرزدق فَرَيْزِد ينظر الكتاب 121/3 طبعة بولاق.	11. أمّا الأخفش فقد خالفه إذ يرى أن الخماسي عند تصغيره يكون على لفظه دون حذف أي حرف من حروفه نحو (سِفرجل) حيث يكون تصغيره (سُفَيْرِجَل) ينظر شرح المفصل 117/5.

12. ذهب سيبويه إلى أن كل ما يفيد معنى الجمع وجاء على وزن "فَعْل" فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه منها رَكْب وصَحْب ورَهْط وقَوْم ينظر الكتاب 203/2 طبعة بولاق.	12. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك فعد هذه الألفاظ جموعا كسّر عليها مفرد (فاعل) إذ هي عنده جمع تكسير ينظر معاني القرآن (الأخفش) 504/2.
13 ذهب سيبويه إلى أن ميم (دلامص) زائدة والدليل على ذلك قولهم (دلاص) و (دليص) في معنى (دلاص) ينظر الكتاب 328/2 بولاق.	13. أما الأخفش فقد ذهب إلى أصالة هذه الميم في (دلاص) ينظر المنتع في التصريف 245/1.
14. منع سيبويه مجيء (فِعْلى) صفة إلا أن تلحقها تاء التأنيث نحو (سِفْلاة) ينظر الكتاب 321/2 بولاق.	14. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك إذ جوز مجيء (فِعْلَى) صفة وإن تلحقها تاء التأنيث ينظر البحر المحيط 162/8.
15. ذهب سيبويه إلى أن (هناه)، المستعملة في النداء، على وزن (فَعَال) من (هَنُوْك) ينظر شرح المفصل 42/4-44.	15- أما الأخفش فعنده (هناه) بزنة (فَعَلَ) ينظر شرح المملوكي 309.
16. ذهب سيبوبه إلى أن (هِجْرَع) و (هْبلع) لفظتان من أصل رباعي مجرد على وزن (فِعْلَل) ينظر الكتاب 335/2. بولاق.	16. وخالفه الأخفش في زيادة الهاء فيهما وأنهما بوزن (هِفْعَل) ينظر المنصف 26/1.
17. ذكر سيبويه (امراه بِلَزّ) بالتشديد ينظر الكتاب 244/4.	17. أما الأخفش فعد ذكره مخفف الزاي (بلز) ينظر شرح الشافية 45/1.
18. ذكر سيبويه أن همَّرِش على وزن فَعّلِل ينظر الكتاب 298/4.	18. الأخفش يرى أن أصله (هَنْمَرِش) وحروفه كلها أصول ووزنه (فَعْلِلل) ينظر الممتع 296/1-297.
19. ذهب سيبويه إلى أن اللام في (عَبْدَل) زائدة ينظر الكتاب 237/4.	19. أما الأخفش فيرى أن لامه أصلية ينظر الممتع 213/1.
20. يجمع سيبويه (أبيَض - بَيْضَاء - بِيْض) ينظر الكتاب 359/4-360	20- أما الأخفش فيقول في جمعها أبيض بيضاء بُوْض ينظر المتقضب 99/1.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
21- أجاز سيبويه بناء (فَعَلان) من القوة فنقول قَوَوَان تصحح الواو ولا تدغم ولا تقلب ينظر الكتاب 409/4.	21- أما الأخفش فيقول (قَوِيَان) تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها ينظر الارتشاف 484/1.
22. إذا اجتمعت ثلاث واوات، كأنْ نبني من (القول) فعلا على وزن (أفْعَوْعَل) نقول: أقْوَوّل حيث تقلب الثالثة أو الثانية ياءً فيلزم قلب الأخرى ياءً وتدغم (أقْوَيّل) هذا ما ذهب إليه الأخفش ينظر رأي الأخفش المقتضب 187/1. أما سيبويه، مذهبه التصحيح فنقول (أقْوَوَّل) ينظر رأي سيبويه الكتاب 375/4.	
23. سيبويه يقول (قْوَوّ) من دون إعلال الواو ينظر الكتاب 413/4.	23. الأخفش يقول قوّي ينظر شرح الشافية 196/3-197.
24. إذا بني من (القول) و (البيع) اسماً على وزن (فَعَلَى) كـ (صَوَرى) (وَصَيدى) قالوا وتصح عند سيبويه فنقول (قَوَلى) و (بَيَعى) ينظر الكتاب 363/4.	24. أما الأخفش فيرى أن تصحيح هذه الكلمات شاذ، فيعلها فنقول (قَالَى وبَاعَى) ينظر شرح الشافية 107/3.
25. سيبويه يقول (مُبِيْعَةُ) مَفْعَلَة من البيع ينظر الكتاب 350/4.	25. الأخفش يقول (مَبُوْعة) على مَفْعُلة ينظر الممتع 487/2.
26. سيبويه يقول (تَبِيع) ينظر الكتاب 353/4.	26. الأخفش يقو ل(تَبْوُع) ينظر التكملة /584.
27. شيراز جمع شَرَايز، فالياء بدل من راء و (شَوَارِيز) فالياء في المفرد بدل من واو فِوْعال وهو بناء لم يثبته سيبويه وذكر الأخفش أن وزنه (فِعْلال) من بنات الأربعة والياء بدل من واو. ينظر سر صناعة الإعراب 750/2-751.	
28. يرى سيبويه أن اسم الجمع يصغر على لفظه فنقول في قوم - قُوَيْم سواء كان له واحد من لفظه كـ (ركب، سفر) أم لم يكن له ينظر الكتاب 494/3.	28. أما الأخفش فيخالفه فيما له واحد من لفظه برده إليه عند التصغير فيقول (ركب، راكب، رُوَيْكب) ينظر شرح الشافية 266/1.
29. عند تصغير الأسماء الموصولة كـ (التي) وغيرها تفتح لامها عند سيبويه ينظر الكتاب 488/3.	29. الأخفش يخالفه في ذلك فيضم اللام ينظر الارتشاف 393/1.
30. سيبويه يصغر (مُصْران - مُصَيْران) ينظر الكتاب 406/3.	30. أما الأخفش فيصغره (مُصَيْرين) ينظر الارتشاف 396/1-397.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
31- سيبويه يجمع (إيّم) على (أَيَامَى) ينظر الكتاب 650/30.	31- الأخفش يرى أنها مقلوب وأصله (أَيَائِم) أبدل من الهمزة ياء فصار أيَامِي ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار أَيَامَى ينظر الارتشاف 453/1.
32. عند النسب إلى المركب المزجي ننسب إلى الجزء الأول (بعلبك) ← (بَعْلِيّ)، هذا ما ذهب إليه سيبويه ينظر الكتاب 374/3.	32- أما الأخفش فينسب إلى الجزءين نحو بلال أباذ فنقول بلالِيَّ، أباذيّ ينظر الارتشاف 601/2.

الخلاصة

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول: إنّنا وجدنا أنّ الخلاف بين سيبويه والأخفش، نقطة إيجابية حسنة تستحق أن نقف عليها في المجال اللغويّ ولاسيما الصرفي، وأود أن أشير إلى مسألة مهمة جداً في هذا المجال، وهي أن الخلاف بينهما لم يكن صرفياً فقط إذ وجدته يشمل مجالات اللغة كافة من نحو وصرف وصوت، ولكنّني اخترت المجال الصرفي لأنّه من صميم تخصصي.

وقد حاولت في هذا البحث المتواضع ومن خلال استقرائي للموضوعات الصرفية التي تخص هذا المجال أن أبيّن، أنّ الأخفش على الرغم من بصيرته وتتلمذه على يد أستاذه سيبويه، ولكن مع ذلك حاول أن يختط لنفسه طريقاً يخالف به أستاذه وقد نجح في بعضها ولكنه لم يحالفه الخط في قسم منها. وهذا واضح من خلال ما عالجناه من موضوعات صرفية.

المصادر والمراجع

1- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / المطبعة الرحمانية / مصر د. ت.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حسان الأندلسي / تحقيق الدكتور رجب عثمان / مطبعة المدني /ط1 / 1998م / القاهرة.

3- الأنصاف في مسائل / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط4 / مطبعة السعادة / مصر / 1961م.

4- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / مطابع النصر الحديثة / الرياض د. ت.

5- التبصرة والتذكرة / للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط 1/ دار الفكر / دمشق / 1982م.

6- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط5 / مطبعة وادي الملوك / 1955م.

7- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان /مطابع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981م.

8- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (للمرادي) تحقيق عبد الرحمن سليمان / ط1 / دار العهد الجديد للطباعة / مصر / 1977.

9- الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / ط2 / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / 1952م.

10- الخلاف النحوي بين الكوفيين / رسالة ماجستير / وبدي صالح الشمري / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1995م.

11- ديوان حسان بن ثابت / تحقيق الأستاذ العثماني / مطبعة السعادة.

12- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د. محمد يوسف نجم / دار صادر / بيروت 1958م.

13- سر صناعة الإعراب / لابن جني / تحقيق حسن هنداوي / ط 1 / دار القلم / بدمشق 1985م.

14- شرح أدب الكاتب / الجواليقي / نشر مكتبة القدس / القاهرة / 1350هـ.

15- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور / تحقيق د. صاحب أبو جناح / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل / 1982م.

16- شرح الشافية / رضي الدين الاستربادي / تحقيق محمود نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت 1975م.

17- شرح المفصل / لابن يعيش / المطبعة المنيرية / مصر / د. ت.

18- شرح اللمع / لابن برهان العكبري / تحقيق د. فائز فارس / ط1 / 1984م.

19- شرح الملوكي في التصريف / لابن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / المكتبة العربية / حلب / ط1 / 1973م.

20- ضحى الإسلام / أحمد أمين / ط 10 / دار الكتاب العربي / بيروت / د. ت.

21- في تصريف الأسماء / الدكتور عبد الرحمن شاهين / منشورات مكتبة الشباب / مطبعة مختار / القاهرة / 1977م.

22- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف مصر 1984م.

23- الكتاب / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط 3 / عالم الكتب / بيروت 1983 مع طبعة بولاق.

24- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت 1956.

25- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.

26- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي / طبعة دار الرائد العربي / بيروت 1986م.

27- مراتب النحويين واللغويين / لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / ط 3 / دار نهضة مصر للطباعة والنشر / مصر 1974م.

28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطي / تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين / دار الفكر / بيروت 1986م.

29- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق فائز فارس / المطبعة العصرية / الكويت 1979م.

30- المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء / رسالة ماجستير / عقيل رحيم علي اللامي / جامعة بغداد / كلية الآداب /1998م.

31- مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك / رسالة ماجستير / عبد الحميد ياسين الحميدي / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1989ن، .

32- معجم الأدباء / ياقوت الحموي / تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / ط1/ مطبعة السعادة / 1906م.

33- المقتضب لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / طبع دار التحرير للطباعة والنشر.

34- الممتع في التصريف / لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق د. فخر الدين قباوة / ط 5 / الدار العربية للكتاب 1983م.

35- المنصف (شرح تصريف المازني) / لابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / ط 1 / مطبعة البابي الحلبي 1954م.

36- نحو القرّاء الكوفيين / خديجة أحمد المفتى / المكتبة الفيصلية / مكة المكرمة / ط 1 / توزيع دار الندوة الجديدة 1985م.

37- نزهة الطرف في علم الصرف / للميداني / تحقيق لجنة إحياء التراث العربي / دار الآفاق الجديدة / بيروت 1981م.